بسم الله الرحمن الرحيم

حزب العدالة والتنمية

ⵓⵕⴰⴱⵓ ⵏ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⴰ ⵜⴰⵏⵎⵉⵔⵜ

Parti de la Justice et du Développement

# توجهات الحزب للمرحلة اللاحقة

# الأطروحة السياسية

## كما صادق عليها المؤتمر الوطني التاسع

# النضال من أجل مصداقية الاختيار الديمقراطي وكرامة المواطن

# المحتويات


تقديم ..... 1

مرتكزات الأطروحة السياسية ..... 1

المحور الأول- الواقع الدولي والإقليمي والوطني وتحدياته وفرصه: ..... 3

I. سمات وتحولات الواقع الدولي والإقليمي: ..... 3

II. اتجاهات مستقبلية وانعكاسات وازنة على قوى الإصلاح: ..... 5

III. تحديات البناء الديمقراطي والتنموي بالمغرب: ..... 8

IV. المخاطر الأربعة التي أفرزها الواقع الدولي والإقليمي والوطني: ..... 12

المحور الثاني- التوجهات الخمسة للأطروحة السياسية لحزب العدالة والتنمية: ..... 13

الأطروحة المركزية: "النضال من أجل مصداقية الاختيار الديمقراطي وكرامة المواطن" ..... 16

I. التوجه الأول- تكريس المرجعية الإسلامية للحزب: ..... 14

II. التوجه الثاني- صيانة السيادة الوطنية: ..... 14

III. التوجه الثالث- استعادة مصداقية الاختيار الديموقراطي: ..... 16

IV. التوجه الرابع- تصحيح مسار النموذج التنموي: ..... 18

V. التوجه الخامس- صيانة استقلال القرار الحزبي وتوسيع دائرة التعاون: ..... 21

خاتمة ..... 23

## تقديم

1. يعقد حزب العدالة والتنمية مؤتمره الوطني التاسع وهو يتطلع إلى جعله تتويجا لمسار العمل الحزبي المتواصل، ونقطة انطلاق جديدة لتعزيز موقعه كقوة إصلاحية فاعلة ومسؤولة.

2. ويستلزم نجاح هذه الانطلاقة اعتماد أطروحة سياسية جديدة موجهة للتصور والممارسة والخطاب السياسي للحزب في المرحلة المقبلة. ذلك أن وضوح الرؤية شرط أساسي لهذا الإقلاع الحزبي المطلوب، وهو ما حرص الحزب على ضمان الحد الأدنى منه طيلة مساره السياسي.

3. وتهدف الأطروحة السياسية للحزب المساهمة في تحديد تصوره للمداخل الأساس للإصلاح في المرحلة السياسية الراهنة والأولويات الكبرى له، وما ينتج عنه من تحديد التموقع السياسي للحزب، أي أنها تُعْتَبَرُ الجواب الحزبي الجماعي المرحلي على أسئلة الواقع السياسي والحقوقي والاقتصادي والاجتماعي، وتمثل الحد الأدنى اللازم من الفهم المشترك للمرحلة.

4. وتعتبر الأطروحة السياسية امتدادا للبرنامج العام للحزب "الورقة المذهبية". فإذا كانت هذه الأخيرة تجيب على سؤال: من نحن؟ وماذا نريد؟ فإن الأطروحة تجيب على سؤال: ما العمل؟

5. وعليه، فإن تحديات ومستجدات المرحلة وتحولات السياق الدولي والإقليمي والوطني، تُحَتِّمُ على الحزب إبداع أطروحة جديدة ذات بعد مستقبلي توحد وتعبئ كل الطاقات الحزبية للمرحلة المقبلة لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتعبئة والتحضير للاستحقاقات الانتخابية التشريعية لسنة 2026، والترابية لسنة 2027.

## مرتكزات الأطروحة السياسية

**6. تعتمد الأطروحة السياسية للحزب على ثلاث مرتكزات كبرى:**

**أولا- استيعاب السياق العام المطبوع بحدوث تحولات دولية وإقليمية كبرى**، وهي تحولات ذات طبيعة جيو-سياسية واقتصادية وثقافية، واستخلاص التحديات والفرص الناتجة عنها، وانعكاس ذلك على ثلاثية الهوية والديموقراطية والتنمية. أي أن الأطروحة هي جواب الحزب على هذه التحديات وخياراته ومنهجيته في استثمار الفرص ضمن رهانه المركزي في النضال الديموقراطي لتحقيق الإصلاح والكرامة والعدالة والتنمية.

**ثانيا- استحضار مسار تطور الحزب منذ انطلاقته الجديدة في 1996**، مرورا بموقعه في المساندة النقدية ثم في المعارضة الناصحة، وتدبيره للشأن العام من موقع رئاسته للحكومة لولايتين متتاليتين، بعدما تصدر الانتخابات التشريعية في 2011 و2016، وترؤسه لجهتين ولمئات الجماعات والمدن، ومن ضمنها

الجماعات الست ذات نظام المقاطعات، بعد النتائج المتقدمة التي حققها في الانتخابات الترابية في 2015، ثم عودته للمعارضة بعد انتخابات 08 شتنبر 2021.

**ثالثا- السعي نحو الاستجابة للتحديات السياسية والاقتصادية والقيمية المستجدة، وذلك من خلال قراءة في السياسات والاختيارات المتبعة والمتمثلة في:**

1- بروز مظاهر المس بالاختيار الديموقراطي وآلية الاقتراع الحر والنزيه على إثر التجاوزات الكبيرة التي عرفتها انتخابات 08 شتنبر 2021، وما نتج عنها من إضعاف لمصداقية المؤسسات المنتخبة، وهو ما تجلى في العدد الكبير وغير المسبوق من "المنتخبين" المتابعين بتهم الفساد وطنيا وترابيا، من جهة أولى؛

2- نهج نزعة ليبرالية متوحشة مستقوية بالإمكان المالي والإعلامي والرقمي أدت إلى تغول نموذج اقتصادي قائم على الريع والاحتكار والفساد وتضارب المصالح واستغلال النفوذ على حساب الاقتصاد الوطني وعموم المقاولات الوطنية والإنتاج المحلي والتنافس الاقتصادي الشريف والعدالة الاجتماعية والترابية، من جهة ثانية؛

3- إفراغ مشروع بناء الدولة الاجتماعية وورش تعميم الحماية الاجتماعية من مضمونه الفعلي، من جهة ثالثة؛

4- سقوط هذه السياسات في قطيعة مقصودة مع التراكمات الإصلاحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المغرب بعد أول انتخابات تمت عقب دستور 2011، من جهة رابعة؛

5- ظهور سياسات تستهدف العمق الحضاري الإسلامي للمغرب ومحاولات ضرب النسيج الوطني والأسري بسياسات ثقافية وإعلامية وفنية مهددة للهوية الوطنية وللتماسك الاجتماعي، من جهة خامسة.

7. وهو ما يجعلنا أمام تشكل واقع سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي جديد، يتطلب عرضا سياسيا متجددا ونضالا جسورا، ويفرض على الحزب تحمل مسؤوليته في مواجهة هذا الواقع، وهو ما انخرط فيه الحزب عبر مبادرات سياسية وبرلمانية وميدانية متواصلة في السنوات الثلاث الماضية 2022-2024، ويتقدم به اليوم في أطروحة سياسية عبارة عن عرض سياسي متجدد يؤسس لدورة نضالية وإصلاحية متجددة.

8. وقبل عرض التوجهات الخمسة للأطروحة السياسية للحزب في المحور الثاني، سيقف المحور الأول على سمات الواقع الدولي والإقليمي والوطني وتحدياته وفرصه، وذلك لاستخلاص دروس وخلاصات العناصر المتعلقة بتحليل سمات هذا الواقع، وبتحديات المسار السياسي والديمقراطي والحقوقي والتنموي والثقافي ببلادنا في المرحلة الراهنة ومآلات تطورها في المرحلة المقبلة.

## المحور الأول- الواقع الدولي والإقليمي والوطني وتحدياته وفرصه:

### I. سمات وتحولات الواقع الدولي والإقليمي:

9. يتسم السياق العام الدولي والإقليمي بدخول العالم والمنطقة العربية والإسلامية خاصة في مرحلة سياسية وحضارية جديدة بفعل سلسلة عوامل، أبرزها طوفان الأقصى والعدوان الصهيوني النازي على غزة والقدس والضفة الغربية وعموم فلسطين، ولبنان وسوريا واليمن، وتأسيسه لمسار جديد في المنطقة استراتيجيا وسياسيا وثقافيا وقيميا، ولتحولات استراتيجية كبيرة على مستوى منطقتنا والعالم أجمع.

10. وهو ما برزت بوادره الأولى مع التحول الكبير الذي عرفته سوريا في اتجاه استعادة المبادرة الشعبية، ومواجهة المسار التراجعي الذي عاشته أغلب الدول العربية بعد موجة الربيع العربي، وهو ما يفتح فرصا للديناميات الدافعة نحو مزيد من الديمقراطية والحرية وتحقيق الكرامة والعدالة الاجتماعية للشعوب العربية والقطع مع القمع والاستبداد، ومواجهة مشاريع التجزئة والتقسيم وإضعاف الدولة الوطنية وانتهاك السيادة الوطنية والترابية للعديد من دول المنطقة كما يحدث في سوريا ولبنان واليمن وليبيا والسودان، وذلك في ظل نجاح الشعب السوري في إحداث تحول جديد في المنطقة وسط مخاطر توازنات دولية وإقليمية، وفي خضم الأطماع التوسعية للكيان الصهيوني وتنامي توترات عالمية متعددة على رأسها الحرب الروسية-الأوكرانية.

11. كما يتسم هذا السياق بتواطؤ أمريكي غربي مع الكيان الصهيوني في ظل حالة علو وإفساد غير مسبوقين، يقابله إعادة إحياء القضية الفلسطينية، وبروزها على رأس الأجندة الدولية الرسمية والشعبية، ومعه إعادة الأمل والثقة في عناصر قوة الأمة المستمدة من عقيدتها، ثم صحوة الضمير العالمي والذي بلغ أوجه مع قرار المحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرة اعتقال مجرمي الحرب "رئيس وزراء الكيان الصهيوني ووزيره في الدفاع". حيث أصبح هذا الكيان المجرم كيانا منبوذا وتم فضح طبيعته الإجرامية والعنصرية الإحلالية، وتزايد تعبير الشعوب عبر العالم عن رفضها لهذا الاحتلال وجرائمه، كما تعرت ازدواجية ونفاق الخطاب الغربي وما يدعيه ويروج له من حداثة ودفاع عن الحرية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

12. وبالرغم من كل هذا التواطؤ المفضوح والعلو الصهيو-أمريكي والغربي، فقد توج طوفان الأقصى بانتصار المقاومة الفلسطينية الصامدة وإجبارها للعدو الصهيوني على القبول باتفاق وقع يوم الأربعاء 14 رجب 1446هـ (15 يناير 2025م) لوقف العدوان الصهيوني على غزة بعد ما يناهز 470 يوما من جرائم الحرب ومن حرب الإبادة الجماعية الصهيونيين على غزة، سطرت خلالها المقاومة الفلسطينية الباسلة والشعب الفلسطيني الأبي ملحمة طوفان الأقصى المبارك، ووقفت المقاومة مرابطة وشامخة في وجه هذا الكيان الهمجي وداعميه، ووقف الشعب الفلسطيني بشموخ وصمود أسطوريين صابرا ومحتسبا يواجه آلة القتل والتدمير والتجويع والتهجير.

13. وهو صمود وانتصار تاريخي للمقاومة الفلسطينية وللشعب الفلسطيني ولكل أحرار العالم، وفشل ذريع تاريخي للمشروع الصهيوني ولداعميه، ومنعطف وتحول استراتيجي كبير فضح وحشية وهمجية كيان مارق أضحى قادته وجنوده مطلوبون كمجرمي حرب أمام المحاكم الدولية، وأبرز في المقابل الصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني الأبي والأداء البطولي للمقاومة الفلسطينية الباسلة، وسيكون له بإذن الله ما بعده على درب تحرير فلسطين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، كما ستكون له تأثيرات وتحولات استراتيجية نوعية على صعيد المنطقة بأكملها.

14. كما يتسم هذا السياق بمناخ سياسي عالمي وإقليمي موسوم بالتراجع عن دعم التحول الديمقراطي، مع استمرار حالة المخاض ومواصلة الشعوب في مواجهتها للاستبداد ونضالها نحو الحرية والكرامة، بالرغم من العمل المتواصل لمناهضي مسار التطور الديمقراطي للشعوب العربية، والذي أدى إلى تحول مجموعة من دول المنطقة إلى دول فاشلة تفتقد لأبسط مُؤَسَّسَاتِ ومُقَوِّمَاتِ الاستقرار والكرامة والتنمية. ورافق تراجع الرهان العالمي على الديموقراطية باعتبارها أحد شروط التنمية والاستقرار، صعود نموذج سياسي جديد ومسنود من المؤسسات المالية والتكتلات الاقتصادية الدولية، يقوم على فك الارتباط بين الديموقراطية والتنمية، ونجاح سياسات التلاعب بالمؤسسات المنتخبة وإضعافها من طرف اللوبيات الاقتصادية المالية والإعلامية والرقمية.

15. وعلى المستوى الاقتصادي، تتسارع وتيرة صعود موجة ليبرالية جديدة -ما بعد كورونا- متغولة ومتسمة بعودة الحمائية التجارية المفرطة والسياسات الاقتصادية الانطوائية وتعاظم التنافس الجيو-استراتيجي والاقتصادي الأمريكي - الصيني، في ظل ما نتج عن الحرب الروسية-الأوكرانية من توازن استراتيجي واقتصادي بين أمريكا وحلفها الاتحاد الأوروبي من جهة، والصين ومعها روسيا، في ظل تصاعد فعالية السياسات الإفريقية للصين وروسيا من جهة مقابلة، وبروز وتوسع مجموعة "البريكس" وكذا ما أصبح يطلق عليه دول الجنوب الكبير، وتكريس وضعية عالم متعدد الأقطاب في طور التشكل، هذا إلى جانب تزايد تحديات تدبير ندرة الموارد الطبيعية وتسارع التغيرات المناخية.

16. كما توظف هذه المرحلة آليات وأدوات النظام الاقتصادي العالمي ومعه الثورة الرقمية للتدخل في السياسات الوطنية وتحجيم استقلالية القرار الوطني. ويرافق ذلك تحولات ديموغرافية نمت معها مطالب الشباب في الشغل وازداد معها الضغط على الموارد الطبيعية.

17. ويوازي هذه التحولات السياسية والاقتصادية بروز تحولات قيمية وثقافية مع صعود سياسات دولية جديدة متسمة باستهداف الأسرة والقيم المرتبطة بها وتغول قوي لجماعات الضغط الداعية لمنظومة قيم استهلاكية فردانية إباحية مستقوية بالأدوات والوسائط الرقمية للضغط والتوجيه والتطبيع مع هذه المنظومة، حيث يتم استغلال التحول التكنولوجي والرقمي العالمي المتسارع بفعل الثورات التقنية والمعلوماتية المتلاحقة، وما نتج عنه من سرعة الولوج للمعلومة ونشرها وبثها والتفاعل معها، وكذا الوصول

السهل وغير المضبوط إلى البيانات وتجميعها واستغلالها بما يرفع من إمكانات صياغة القناعات والتوجهات والتأثير في السلوك والمواقف والاختيارات السياسية والقيمية والاستهلاكية للأفراد والمجموعات، وما أفرزه من قدرات في التلاعب بالشعوب واستهداف السيادة الوطنية واستقلال قرار الدول، وبروز تحديات جديدة مرتبطة بالتدخل الإلكتروني في القرار الوطني.

18. وتمثل الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية حالة مكثفة تتفاعل فيها العناصر القيمية والسياسة والاقتصادية الثلاث أعلاه، حيث تعاظم استهدافها، باعتبار تناقضها الوجودي مع الرهانات الأجنبية في التدخل في القرار الوطني وسيادة الدولة الوطنية، ومع سياسات التطبيع مع الكيان الصهيوني وتفكيك الأسرة وتحطيم منظومة القيم الإنسانية لصالح المادية والفردانية والإباحية المعاكسة للفطرة البشرية، وما يعني ذلك من رفض وجود مؤسسات ديموقراطية قوية، مما أنتج حالة ارتداد عام في المنطقة لصالح نزوعات السلطوية والإقصاء.

19. وإقليميا ومغاربيا، لابد من تسجيل تصاعد التوتر الإقليمي وعودة مناخ الحرب الباردة وسياسات التحريض والشحن والعداء من قبل منظومة الحكم بالجزائر بما يخدم سياسات التدخل الأجنبي وإضعاف وتأجيل ورش التكامل والاندماج الإقليمي، وبروز مخاوف ضرب الأمن والاستقرار، في ظل تهديدات كامنة على ضوء الصراعات القائمة على النفوذ في الساحل والصحراء الكبرى، وكان من تجليات ذلك قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب بقرار من الجزائر، وإغلاق أجوائها أمام حركة الطيران، وتوقف خط الغاز الجزائر- المغرب- إسبانيا، وإطلاق الجزائر لمبادرة التكتل الثلاثي الجزائر-تونس- ليبيا، وصولا الى توسيع دائرة دعم النعرات الانفصالية من طرفها. وهي حالة توتر غير مبررة وغير منتجة، فمعطيات التاريخ ومقتضيات الدين والأخوة والتاريخ والجوار الجغرافي، ومستلزمات التقدم تفرض التوجه نحو الوحدة والتعاون والشراكة عوض النزاع والصراع والتقسيم، وهو ما تعامل معه المغرب بحكمة وصبر ومسؤولية رافضا أن يكون سببا في الإضرار بالجزائر وحريصا على الحفاظ على سياسة اليد الممدودة واعتبار الشراكة خيارا لبناء المغرب العربي الكبير وازدهار شعوبه.

20. وعلى مستوى قضيتنا الوطنية الأولى، سجلت بلادنا خطوات مهمة على طريق الحسم النهائي لمغربية أقاليمنا الجنوبية في الصحراء المغربية، حيث توالت الاعترافات بالمقترح المغربي للحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، وتراجعت بقوة الأطروحة الانفصالية بفضل السياسة التي اعتمدها المغرب بقيادة جلالة الملك وجعله القضية الوطنية الأولى موجها لعلاقاته وشراكاته.

## II. اتجاهات مستقبلية وانعكاسات وازنة على قوى الإصلاح:

21. تتمثل الاتجاهات المستقبلية للتحولات المثارة آنفا في المرحلة المقبلة بتصاعد تدافع بين ديناميتين متناقضتين:

22. فمن جهة أولى هناك دينامية غالبة ومهيمنة تتسم بتسارع غلو المشروع الغربي في شقه الاستعماري وما يعنيه من ضرب لسيادة الدولة الوطنية ومحاولة تكريس حالة الجزر الديموقراطي وتهميش قوى الإصلاح وإضعافها ويرافقه علو المشروع الصهيوني التخريبي.

23. وفي الجهة المقابلة، هناك دينامية مقاومة وصاعدة متسمة بممانعة الشعوب والدولة الوطنية في مواجهة التدخل الأجنبي ومتسمة أيضا بمقاومة المشروع الصهيوني والصمود في وجهه والتي تعززت بالانتصار التاريخي للمقاومة الفلسطينية في غزة.

24. إن هذا الاستشراف القائم على وجود مسار ثان مضاد لمسار الهيمنة والصهينة يستند على إرهاصات انبعاث دورة إصلاحية جديدة بفعل عدة عوامل:

- أولاها- الشعور الإيجابي المتولد من المقاومة الفلسطينية وصمودها وانتصارها في غزة مع صحوة الضمير العالمي وشعوره بخطورة المشروع الصهيوني.

- وثانيها- تزايد الإحساس بالحاجة إلى مبادرات سياسية لمواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، في ظل وضع وطني داخلي يتسم من جهة بحالة تحول ديموغرافي متسارع، وما ينتج عنها من تنامي المطالب الاجتماعية في الشغل اللائق والعيش الكريم،

- وثالثها- تغول السياسات الليبرالية في ظل تحول رقمي لا يتردد في توظيف أدوات الفساد والريع والمنافسة غير المشروعة والاحتكار واستغلال مواقع النفوذ وتضارب المصالح.

25. وتفرض علينا طبيعة الحزب وهويته ومرجعيته الاصطفاف إلى موقع المقاومة في دعم السيادة الوطنية ومواجهة المشروع الصهيوني، وفي مواجهة تغول الليبرالية المتوحشة، وصيانة استقلال القرار الوطني والتصدي لمشاريع التقسيم والتفكيك ودعم توجهات التماسك الأسري والأخلاقي للمجتمع.

26. وما يعزز هذا المسار ما حرص عليه المغرب ونظامه السياسي الممتد طيلة قرون من تثمين مقومات هويته ومرجعيته الدينية والحضارية والحرص على استقلال قراره الوطني وحماية التوازن السياسي والاجتماعي، وهو ما جعل التجربة المغربية تحافظ إلى حد ما على مسارها مع مقاومة عدد من الضغوط وإفشال محاولات جرها للاصطفاف مع الجهات المعادية للتحول الديمقراطي في المنطقة ورفض اعتماد خيارات الاستئصال في مواجهة التيارات المجتمعية ذات المرجعية الإسلامية، وترك المجال لقوى التضامن مع فلسطين للعمل على خلاف باقي دول المنطقة.

27. وهي خلاصة محكومة بثنائية لا تهوين ولا تهويل. فلا ينبغي الاستسلام للوضع الدولي أو التخويف به، كما لا ينبغي تجاهله وإخراجه من المعادلة، فالسياق الدولي مؤثر، لكنه لا ينتج أثره من تلقاء ذاته بل يبقى رهينة للمعطى الداخلي ولقوى الإصلاح والممانعة.

28. وكلا المسارين يطرحان سؤال مناعة الدولة الوطنية واستقلال القرار الوطني ومسؤولية قوى الإصلاح في رفع هذه المناعة وصمودها وتقوية الدولة الوطنية، خصوصا أمام ما نلاحظه من إقدام القوى الدولية على تفكيك الدولة الوطنية وتقويضها للتحكم في المقدرات والخيرات الوطنية ومصير الشعوب والأمم.

29. لذلك، فإن الحزب مدعو إلى التفاعل مع هذه التطورات بمزيد من المواقف الثابتة التي تعضّد مناعة المغرب وصموده في وجه محاولات الاستهداف الخارجي والإكراهات الناجمة عنه سياسيا واقتصاديا وثقافيا وأمنيا، واعتماد المواقف اللازمة إزاء الاستهداف الذي تعرفه الأمة العربية-الإسلامية وخاصة مع طوفان الأقصى ونتائجه والتفاعلات التي تلت انتصار المقاومة ووقف العدوان الصهيوني، وتجدد مخاطر المس بوحدة الشعوب واستقرارها.

30. كما يشهد رصيدُ ما راكمه الحزب منذ تجديد انطلاقته أواسط تسعينيات القرن الماضي من مواقف أبانت عن تعامله بوطنية ومسؤولية وقدرته على اتخاذ القرارات اللازمة للمساهمة في صيانة المسار الإصلاحي وإبداع الخيارات ضمانا لاستمرارية الحزب مؤثرا وفاعلا في هذا المسار، ولعل واحد من أبرز الأمثلة على ذلك إبداعه لأطروحة "الإصلاح في ظل الاستقرار" للمساهمة في الإصلاحات السياسية والدستورية خلال الحراك الديموقراطي لسنة 2011.

31. لذا، وبالنظر لحجم التحولات الجارية على الصعيد الإقليمي والدولي، وكثافة التقلبات التي مر ويمر منها العالم وضمنها المحيط العربي والإسلامي والإفريقي لبلادنا، وتزايد حدة المخاطر والتحديات، فإن حزب العدالة والتنمية -ووعيا منه بمسؤوليته السياسية والتاريخية- سيبقى منخرطا بقوة في المساهمة في صيانة مقومات المجتمع والدولة عبر المساهمة في التوافق الرصين بين مختلف القوى الوطنية، في إطار تعبئة وإجماع وطني قوي حول ثوابت الأمة الجامعة المتمثلة في الدين الإسلامي السمح، والوحدة الوطنية متعددة الروافد، والملكية الدستورية، والاختيار الديمقراطي، من أجل حاضر ومستقبل المغرب، والالتزام البناء بفضائل العمل السياسي الهادف مع مختلف الفاعلين في المشهد السياسي والحزبي، والحرص المتواصل من أجل تمتين الجبهة الداخلية، وتجاوز كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تقاطب حاد يؤثر على مصداقية وجدية العمل الحزبي، ومواصلة النضال والتعبئة الشعبية من أجل ترسيخ مصداقية الاختيار الديمقراطي وكرامة المواطن.

## III. تحديات البناء الديمقراطي والتنموي بالمغرب:

32. تحمل الحزب مسؤولية رئاسة الحكومة لولايتين متتاليتين، وخاض في إطار أحزاب الأغلبية الحكومية ومع باقي مكونات البرلمان ورش تنزيل الدستور واعتماد قوانينه التنظيمية وقوانينه العادية، وإرساء عدد من مؤسساته، والدفع نحو بلورة سياسات عمومية جديدة منسجمة مع أحكام الدستور، وحقق في ذلك نجاحات معتبرة ومكاسب مقدرة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

33. وإن تجربة عشر سنوات من التدبير على مستوى الحكومة والجماعات الترابية، وبقدر ما تجعل الحزب يعتز بمساهمته إلى جانب شركائه في الحكومة في العديد من الإنجازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بقدر ما يستشعر مسؤوليته السياسية في ضرورة التنبيه إلى الأعطاب التي ما زالت تعترض بلادنا وتعطل قدرتها على بناء مؤسسات ديموقراطية ذات مصداقية، واستثمار الهوامش والفرص التنموية المتاحة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية عادلة ودامجة لكل الفئات والمجالات وكرامة كل المواطنين والمواطنات.

34. فعلى مستوى المسار الديمقراطي، ومع تسجيل أن استحقاقات 2015 و2016 عرفت تقدما على مستوى الإشراف السياسي لرئيس الحكومة معية وزير العدل على العملية الانتخابية، وسجلت تدافعا ومقاومة من طرف الحزب ومؤسساته ضد كل محاولات التأثير، إلا أن تدبير مرحلة ما بعد انتخابات أكتوبر 2016، وما أصبح معروفا ب"البلوكاج" الذي استمر طيلة حوالي خمسة أشهر، شكل منعطفا وإشارة سلبية إلى أن بلادنا لم تستطع بعد القطع النهائي مع منهجية ومخلفات التدبير السياسي لما قبل دستور 2011، وذلك بالرغم من الحرص على إبقاء تعيين رئيس الحكومة من الحزب الأول المتصدر للانتخابات.

35. وتكرس هذا التراجع مرة أخرى وبشكل كبير خلال الانتخابات التشريعية والجماعية لسنة 2021 والتي أشرت عن حالة انحسار ديموقراطي في ظل إفساد العملية الانتخابية وتغول الفساد والمال الانتخابي وطغيان "الكائنات الانتخابية"، وهو الذي أدى إلى إفراز "نخب" و "مؤسسات منتخبة" مشوهة وعاجزة، وأدى إلى حالة من النفور والعزوف وفقدان الثقة وعادت بالمواطنين ولاسيما الشباب إلى مربع التساؤل عن الجدوى من العمل الحزبي والسياسي والنضال الديمقراطي والعملية الانتخابية مادامت لا تتم وفق شروط الشفافية والنزاهة والتنافس الشريف، أو أن مخرجاتها لا تحترم كما يجب ولا تفضي إلى مؤسسات منتخبة منسجمة مع الاختيار الشعبي.

36. ويكشف تحليل الوضع الراهن للبناء الديموقراطي ببلادنا وخاصة في السنوات الأخيرة عن تحديات واختلالات وازنة. ومن أهم هذه التحديات والاختلالات ما يلي:

1- ضعف الالتزام بمبادئ وأحكام ومقتضيات الدستور رغم مضامينه الإيجابية، وضعف فعلية تطبيق هذه المبادئ والأحكام والمقتضيات، في ظل الفجوة المتسعة بين مضامين الدستور وواقع الممارسة الدستورية والمؤسساتية والسياسية والحزبية.

2- عودة ممارسات سلطوية وإدارية أفرغت العملية الانتخابية من مضمونها الديمقراطي، ففي الوقت الذي ينص فيه الدستور على أن الأمة تختار ممثليها في المؤسسات المنتخبة بالاقتراع الحر والنزيه والمنتظم، ورغم الحرص على احترام انتظام العمليات الانتخابية، إلا أن القوانين الانتخابية والمنظومة الانتخابية لتدبير الاقتراع تبقى عقبة أمام ضمان الاقتراع الحر والنزيه وأمام إرساء مؤسسات منتخبة ذات شرعية ومصداقية ومسؤولة سياسيا، في ظل العودة إلى ممارسات إدارية قديمة أفرغت العملية الانتخابية من مضمونها الديمقراطي، وأفرزت مؤسسات مغشوشة وضعيفة وغير قادرة على مواجهة تحديات التنمية والاحتجاجات والمطالب الاجتماعية، وأفضت وبحجم غير مسبوق إلى سلسلة من المتابعات والتوقيفات والمحاكمات المتتالية في حق عدد ممن يتولون مهام نيابية وطنية أو منتخبين ومسؤولين بجماعات ترابية بشبهة جرائم الفساد المالي والاتجار في مواد محرمة قانونا، مع إضعاف الأحزاب الوطنية الحقيقية، والدفع إلى الواجهة بكائنات انتخابية فاسدة وانتهازية وغريبة عن الجسم السياسي والحزبي، وما رافق ذلك من إفساد انتخابي، وهو ما أضعف الثقة في العملية الديمقراطية برمتها وأفرغ الانتخابات من وظيفتها النبيلة وأفقدها أهميتها ومكانتها لدى المواطنين، وفرض أولوية تخليق الحياة السياسية والبرلمانية والحزبية.

3- بروز سؤال جدوى العمل السياسي والمشاركة في تدبير الشأن العام وتبخيس العمل السياسي والحزبي وتراجع دور الفاعلين السياسيين والحزبيين، وارتفاع ثقافة العزوف واللامبالاة وتراجع المشاركة الانتخابية والتي نمت بشكل تصاعدي منذ البلوكاج الذي عرفه تشكيل الحكومة بعد انتخابات 7 أكتوبر 2016 ثم بعد انتخابات 8 شتنبر 2021، حيث أصبحت معه الانتخابات بدون رهانات سياسية حقيقية، في ظل تهميش الإرادة الشعبية في صناعة القرار العمومي.

4- تعددية حزبية مشوهة ولا تعكس التعددية السياسية الحقيقية، مع تسجيل الحضور الدائم لظاهرة "الحزب الأغلبي" المسنود من طرف السلطة والإدارة من أجل الفوز بالانتخابات والدفاع عن اختياراتها، وتكريس تحالف عمودي من الحكومة إلى الجماعات الترابية يعتمد الهيمنة والتغول والإقصاء في مواجهة المعارضة والديمقراطية التشاركية، في ظل وضعف النخب الحزبية وتراجع أدوارها، وحقل حزبي يشكو من ضعف استقلالية القرار الحزبي، وضعف الاحتكام إلى الديمقراطية الداخلية وعدم القدرة على المنافسة بوسائل نضالية شريفة وبمناضلين عُضْوِيِّين.

5- تهميش وتراجع دور مؤسسات الوساطة وضعف وتراجع استقلالية الفاعل الحزبي والنقابي والمدني وتراجع قدرته على التأطير السياسي والاجتماعي للمواطنين ولمطالبهم.

6- تعطيل الحق الدستوري المتعلق بدور القضاء الدستوري في مراقبة دستورية القوانين، عبر مدخل حق المواطنين والمواطنات في الدفع بعدم دستورية القوانين، وهو ما فوت على البلاد حق تنقيح

وتنقية عدد من النصوص التشريعية من المقتضيات غير الدستورية، فضلا عن تفويت هذا التعطيل لفرصة مواجهة تغول الحكومة وأغلبيتها البرلمانية في فرضها تشريعات مشوبة بعدم الدستورية.

**7-** استمرار تحديات ورش ضمان استقلالية فعلية للقضاء ونزاهته وفعاليته، فرغم المجهودات المقدرة التي تمثلت في صياغة قوانين ضامنة لاستقلال السلطة القضائية من الناحية المؤسساتية عن كافة أشكال التأثير، غير أنه هناك حاجة ملحة لضمان تطبيق مقتضيات الفصل 109 من الدستور من أجل ضمان الاستقلال الفعلي للقضاة عن كل التأثيرات والضغوطات من سلطة ومال وأوامر أو تعليمات، وبما فيها بعض المقتضيات التشريعية التي من شأنها أن تحد من استقلال القاضي الفرد وارتهانه لمعالجة إشكالية تزايد عدد القضايا المعروضة على القضاء عوض الارتهان إلى تحقيق العدالة.

**8-** بروز إشكالية صياغة وتنفيذ السياسة الجنائية وعدم قدرة الحكومة والبرلمان على متابعة تنفيذها، خاصة وأن السياسة الجنائية لا تقتصر فقط على القانون الجنائي والمسطرة الجنائية بقدر ما تتأثر بالتعليمات الصادرة عن النيابة العامة.

**9-** إيقاف مسار إصدار عدد من النصوص التشريعية المؤسسة والمؤطرة لعدد من المجالات المتعلقة بتخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد، وفي مقدمتها مشروع القانون الجنائي وما تضمنه من مقتضيات تشريعية أساسية ومن ضمنها تجريم الإثراء غير المشروع، بالإضافة إلى التراجع عن خلاصات الحوار الوطني حول منظومة العدالة وتوصياته بشأن مراجعة قانون المسطرة المدنية وقانون المسطرة الجنائية وباقي القوانين المتعلقة بمنظومة العدالة.

**10-**تسجيل بعض مظاهر المس بحرية التعبير والصحافة وبالحياة الخاصة للأشخاص مما يشوش على مناخ الثقة والمزاج السياسي العام ويضر بصورة البلاد وبمكتسباتها السياسية والدستورية والحقوقية وبالتطور الإيجابي الذي حققته في مجال القطع مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من مثل الاختطاف والتعذيب والاختفاء القسري، في مقابل بروز جيل جديد من التجاوزات الحقوقية يستلزم التصدي له بممارسة حقوقية مسؤولة مؤطرة بالقانون وبالرغبة في ترصيد جميع المكتسبات التي حققتها بلادنا في هذا المجال.

**11-**انحسار حركية الإعلام وحرياته وتراجع مستوى الصحافة المهنية والإعلام التقليدي وتكريس تبعية الجسم الصحفي لذوي المال والسلطة والتركيز على التفاهة ونشر الأخبار الزائفة والتشهير والتمييع، وبروز أساليب جديدة للابتزاز والتلاعب والتضليل عبر وسائط التواصل الاجتماعي في غياب تام لأخلاقيات المهنة وفي تجاوز لخصوصيات وحرمة الأشخاص والمؤسسات.

**12-**إفراغ الجهوية المتقدمة واللامركزية من مضمونها الديمقراطي، والتراجع التدريجي عن التدبير الحر، والتركيز على التدبير التقنوقراطي وممارسة الحلول بالواقع من طرف السلطات الترابية

المُعَيَّنة، ضدا على القوانين التنظيمية للجماعات الترابية وفي تجاوز لاختصاصات السلطات المُعَيَّنة، وتهميش دور المؤسسات المنتخبة وممارسة اختصاصاتها من طرف هذه السلطات.

37. وعلى مستوى البناء التنموي، فمن الجلي أن المغرب انخرط في تنفيذ إصلاحات كبيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وبلورة سياسات واستراتيجيات قطاعية تروم تنويع روافد الاقتصاد الوطني وتوفير بنيات تحتية وتجويد مناخ الأعمال بما يساهم في تنشيط الحياة الاقتصادية والاستثمار من أجل تسريع وتيرة التنمية وتوفير فرص الشغل، وهو ما مكنه عموما من تحقيق نتائج ملموسة في العديد من المجالات، إلا أنه وبالرغم من الجهود الكبيرة والموارد الضخمة التي تم تعبئتها، فقد بدا واضحا ضعف النمو الاقتصادي وفرص الشغل المحدثة وتعطل آليات تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية وعدم كفاية ما تحقق، وهو ما يقتضي تسريع الإصلاحات الهيكلية ومعالجة الاختلالات القطاعية والفوارق المجالية والاجتماعية، وفسح المجال للمبادرة والمقاولة وتكافؤ الفرص في الولوج إلى الفرص الاستثمارية والمقاولاتية ومحاربة تركيز الثروة عبر الريع والاحتكار وتضارب المصالح واستغلال النفوذ، مع الاستحضار الدائم لضرورة التلازم بين ترسيخ الديمقراطية وتحقيق التنمية، بما يحقق التعبئة الشعبية والانخراط المجتمعي الضروريين لكل عملية ديمقراطية وتنموية.

**38. ونعتبر أن أبرز تحديات المسار التنموي ببلادنا تتمثل في ما يلي:**

1- تكريس ظاهرة زواج المال بالسلطة واستغلال مراكز القرار للتشريع على المقاس لتنمية الثروة وتركيزها، ضدا على الاقتصاد الوطني وعلى عموم المقاولات الوطنية والمنتوج المحلي، وكذا ضعف التقدم في التوزيع العادل للثروة، وتقاسم فرص وعوائد المجهود التنموي للبلاد.

2- استمرار وتزايد الممارسات المنافية للمنافسة الشريفة واحتكار الثروة وتفاقم الريع وتضارب المصالح والفساد والرشوة على المستويين الاقتصادي والمالي.

3- تنامي مضطرد للاحتجاجات والمطالب الاجتماعية والفئوية وتزايد الطلب على الإصلاحات والعدالة الاجتماعية والمجالية.

4- بروز تغيرات مقلقة على مستوى البنية الديمغرافية للمجتمع المغربي كما أظهرت ذلك نتائج الإحصاء الوطني للسكان والسكنى لسنة 2024، والتي أكدت تراجع معدل الخصوبة وانخفاض معدل النمو السكاني وتقلص حجم الأسر.

5- التخوف من استغلال معطيات الدعم الاجتماعي المباشر والوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي ودعم السكن وبرامج دعم الفلاحين للضغط على المواطنين واستمالتهم لتحقيق أهداف سياسوية وانتخابوية.

## IV. المخاطر الأربعة التي أفرزها الواقع الدولي والإقليمي والوطني:

39. وانطلاقا مما سبق ومما تفرضه التحولات الكبرى في السياق الدولي والإقليمي، وتحديات البناء الديموقراطي والتنموي ببلادنا، وتجربتنا الحزبية وما كشفته من إمكانات وتحديات، تبرز أربع مخاطر كبرى تظهر حاجة بلادنا إلى مؤسسات ديموقراطية منتخبة قوية ومسؤولة لدعم مناعة الدولة والمجتمع. ويتعلق الأمر بما يلي:

1- **خطورة التلاعب بالإرادة الشعبية و إفساد العملية السياسية والانتخابية** وفسح المجال والتمكين لكائنات انتخابية فاسدة لا تتقن سوى نهب المال العام والسعي نحو الإثراء غير المشروع وتعطيل الديمقراطية والتنمية، وما ينجم عنه من إضعاف المشروعية والثقة في المؤسسات المنتخبة وتحويلها إلى مؤسسات شكلية وعاجزة، وفاقدة للمسؤولية السياسية، في خضم سياق اجتماعي واقتصادي صعب وحرج ومتغيرات وتحديات خارجية وداخلية لا يمكن أن تواجه إلا بجبهة داخلية قوية وذات مشروعية متسمة بالجدية والصدق.

2- **خطورة إضعاف المؤسسات المنتخبة والوساطة المؤسساتية** مما أدى إلى بروز سؤال جدوى العمل السياسي والحزبي والعملية الانتخابية وفعالية وإنتاجية أطروحة الإصلاح، مما نتج عنه شيوع العزوف وظهور ديناميات اجتماعية خارج السيطرة تجعل الدولة في مواجهة الشارع دون وسيط له القدرة على التفاعل المسؤول والتواصل الفعال واستيعاب مختلف أشكال الرفض والاحتجاج وترشيدها ومعالجة مطالبها المشروعة في إطار مؤسسات الدولة.

3- **خطورة الفراغ السياسي الذي ينشأ عن مثل كل هذه الممارسات وشيوع الخوف وتراجع حرية الرأي والتعبير وتشجيع التفاهة والتمييع والابتذال، وما ينتج عنه من فقدان الثقة في السياسة وفي الأحزاب وفي النقابات وفي المؤسسات**، وتراجع أدوارها في الوساطة المؤسساتية وفي عقلنة المطالب الاجتماعية، وبروز العديد من الاحتجاجات الفئوية الجديدة والمتصاعدة التي ترفض كل أشكال الوساطة المؤسساتية.

4- **خطورة الاستهداف المتواصل للنسيج المجتمعي الوطني ولمرجعيته ولثوابته**، ولحضور القيم الإسلامية فيه، مقابل محاولة التمكين للفردانية والنوع الاجتماعي، عبر السعي إلى تهميش روافد الهوية الوطنية وخاصة الثوابت الدينية والوطنية في التعليم والثقافة والفن والإعلام.

## المحور الثاني- التوجهات الخمسة للأطروحة السياسية لحزب العدالة والتنمية:

40. لقد تطور العرض السياسي للحزب طيلة حوالي ثلاثين سنة من المساندة النقدية 1997-2000، وبعده المعارضة الناصحة 2000-2002، ثم خيار المعارضة 2002-2008، ثم أطروحة المؤتمر الوطني السادس (2008)"النضال الديمقراطي مدخلنا للإصلاح" ومعها شعار " الإصلاح في ظل الاستقرار" في 2011، وبعدها أطروحة المؤتمر الوطني السابع (2012) "الشراكة الفعالة من أجل البناء الديمقراطي"، ثم وثيقة توجهات المرحلة في المؤتمر الوطني الثامن (2017) والتي اعتمدت اختيار مواصلة البناء الديمقراطي.

41. **وبخصوص المرحلة المقبلة**، وبناء على التحولات والاتجاهات المستقبلية للواقع الدولي والإقليمي والوطني، وتحديات البناء الديمقراطي والتنموي ببلدنا، ومع استحضار المخاطر الأربعة التي أفرزها هذا الواقع، وانطلاقا من الأسس والاختيارات المذهبية والمرجعية التي تم اعتمادها في البرنامج العام-الورقة المذهبية للحزب، **تقترح الأطروحة السياسية للحزب خمس توجهات كبرى تنتظم في إطار أطروحة مركزية هي:**

### النضال من أجل مصداقية الاختيار الديمقراطي وكرامة المواطن

التوجه الأول- تكريس المرجعية الإسلامية للحزب.

التوجه الثاني- صيانة السيادة الوطنية.

التوجه الثالث- ترسيخ مصداقية الاختيار الديموقراطي.

التوجه الرابع- تصحيح مسار النموذج التنموي.

التوجه الخامس- صيانة استقلال القرار الحزبي وتوسيع دائرة التعاون.

## I. التوجه الأول- تكريس المرجعية الإسلامية للحزب:

**وهو ما يقتضي:**

42. تعزيز تشبث وتمثل مناضلي ومناضلات الحزب وقياداته لقيم ومقتضيات المرجعية الإسلامية في الممارسة السياسية والتعاطي مع تدبير الشأن العام.

43. الدفاع على الثوابت الوطنية الجامعة للأمة المغربية وعلى المرجعية الإسلامية للمجتمع وللدولة وعلى الهوية الوطنية المغربية في أصالتها الراسخة ووحدتها وتكامل مكوناتها في ظل مجتمع مغربي موحد ومتمسك بمرجعيته وثوابته ومعتز بوحدته وتنوعه، منفتح ومتمسك بخصوصيته وقيمه، في مقابل بعض نزوعات التقسيم ومحاولات فرض نماذج غريبة عن المجتمع المغربي.

44. تثمين الأدوار المهمة لمؤسسة إمارة المؤمنين ومكانتها المقدرة في الإشراف على الشأن الديني وتنظيم الفتوى وضمان إسلامية الدولة وحماية هويتها باعتبار جلالة الملك أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين، والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية.

45. تثمين المرجعية الإسلامية المتجددة باعتبارها رافعة أساسية من رافعات الإصلاح والنهضة وتوجيه السياسات العمومية، وكمرجعية تسهم في تحقيق الأمن والاستقرار والعدالة الاجتماعية والازدهار الاقتصادي، وتأكيدها كمرجعية فاعلة في ضمان الحقوق والحريات الأساسية.

46. تثمين المرجعية والقيم الإسلامية باعتبارها مرجعية عالمية ورحمة للعالمين تكرم الإنسان وتساهم في استتاب السلم والأمن الدوليين وتكرس التعارف والتعايش وتقدم بوسطيتها وتوازنها حلولا للتحديات المطروحة اليوم على الجنس البشري وعلى الموارد الطبيعية والمناخية.

47. تعزيز التعاون مع كافة المكونات المعنية بالدفاع عن المرجعية الإسلامية على أرضية الثوابت الدستورية الجامعة للأمة المغربية.

## II. التوجه الثاني- صيانة السيادة الوطنية:

وهو ما يقتضي:

**48. على مستوى وحدتنا الوطنية والترابية:**

1- مساهمة الحزب إلى جانب الفاعلين الحزبيين وكل القوى الوطنية في صيانة المكتسبات التي حققتها بلادنا في ملف قضيتنا الوطنية الأولى ومواجهة خصوم وحدتنا الترابية، ودعم استراتيجية الدولة في الدفاع عن حوزة التراب الوطني وصيانة استقلال القرار الوطني والسيادة الوطنية، وفي اعتبار قضية الصحراء

مقياس شراكات المغرب وربط علاقاته السياسية والاقتصادية بطبيعة الموقف من مغربية الصحراء، وأن خيار الحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية تحت السيادة المغربية هو الخيار الوحيد لحسم هذا النزاع المفتعل.

2- دعم وتطوير وتعميق علاقات المغرب مع محيطه العربي والإسلامي والإقليمي والمغاربي وتشجيع مسارات الحوار وحسن الجوار والوحدة المغاربية ومناهضة سياسات الفرقة والتجزئة والصراع، وتعزيز علاقات المغرب مع العمق الإفريقي.

3- دعم وتقوية مناعة الدولة في مواجهة سياسات الإضعاف والتقسيم والتدخل الخارجي وتعزيز الإشعاع الدولي للمغرب.

4- تعزيز مسار تنويع شراكات المغرب مع الفضاءات الأوربية والأمريكية والأسيوية.

**49. على مستوى قضايا أمتنا وعلى رأسها القضية الفلسطينية، مواصلة:**

1- دعم القضايا العادلة لأمتنا العربية والإسلامية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، والاعتزاز والدعم الكامل والقوي للمقاومة الفلسطينية وحاضنتها الشعبية في غزة والقدس والأقصى وكل الأراضي الفلسطينية المحتلة، والاصطفاف إلى جانبها في كل معاركها المشروعة على طريق التحرير، وعلى رأسها معركة طوفان الأقصى لمواجهة مخططات التهويد والتهجير وتصفية القضية الفلسطينية، وجرائم الكيان الصهيوني الغاصب الممتدة والمتواصلة منذ أزيد من 76 سنة، لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

2- التأكيد على موقف الحزب الراسخ والثابت الرافض لكل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاشم ومواجهة مسلسل الاختراق السياسي والتجاري والأكاديمي والجامعي والثقافي الصهيوني لبلادنا.

3- دعم نضال الشعوب العربية والإسلامية في مناهضة الفساد والاستبداد وتكريس المؤسسات الديمقراطية والحق في الحرية والكرامة والتنمية والعيش الكريم.

4- دعم الوحدة وإحياء المؤسسات العربية والإسلامية والتنبيه إلى خطورة واقع الفرقة والتشرذم وإشاعة الفوضى والدول الفاشلة ومحاولات التحكم في المنطقة.

5- دعم إحياء الاتحاد المغاربي وتجاوز الواقع الحالي ومواجهة كل المحاولات التي تسعى إلى تأجيج الصراعات والنزعات القبلية والتجزئة وزرع الفتنة والفرقة بين شعوب المنطقة.

6- الدفاع عن الحق في الخصوصية الحضارية والثقافية ورفض السياسات "الدولية" ذات العلاقة بتغيير نظام الأسرة وفرض منظور معين للحريات متحلل من أي مرجعية ومن جميع الضوابط الأخلاقية ومن

فطرة الله التي فطر الناس عليها، وتعزيز وتفعيل اللغات الوطنية في التعليم والإعلام العمومي وتكريس دورها في النهوض بالسياسة التعليمية والثقافية والفنية للحفاظ على مقومات الهوية المغربية الأصيلة.

7- دعم القضايا الإنسانية العادلة والحق في استغلال عادل ومستدام للثروات الطبيعية ومواجهة تحديات التغيرات المناخية والبيئية ورفض النزعات الليبرالية المتوحشة.

## III. التوجه الثالث- استعادة مصداقية الاختيار الديموقراطي:

50. إن رفع الحزب لأولوية استعادة مصداقية الاختيار الديموقراطي، ناجم عن وعيه بانحراف المسار الديموقراطي واختراقه من قبل العديد من القوى الصلبة ودوائر التأثير المالي والإعلامي والرقمي والتردد في حسم الاختيار الديمقراطي، وهو ما يستوجب يقظة ديموقراطية مجتمعية يؤطرها الفاعلون السياسيون كل من موقعه، من أجل ترسيخ مصداقية الاختيار الديموقراطي وتعزيز مصداقية المؤسسات المنتخبة.

51. وهو ما يقتضي التطبيق الكامل للمبادئ والأحكام والمقتضيات الدستورية وإعادة الاعتبار للمجتمع واحترام الإرادة الشعبية وترسيخ المسؤولية السياسية وتخليق الحياة العامة وتكريس استقلال ونزاهة وفعالية القضاء وتعزيز الحقوق والحريات وصيانة حرية الإعلام واستقلالية المجتمع المدني. وهو ما يتطلب مواصلة النضال من أجل:

1- استرجاع المبادرة والثقافة والنفس النضالي القوي والفعل والخطاب النقدي والإصلاحي في الدفاع عن الضعفاء والفئات والمجالات المهمشة ومواجهة الفساد وتحالف المال والسلطة والتراجعات على المستوى الديمقراطي والحقوقي، وما ينشأ عن كل هذا من مس بالحريات واحتكار وريع وامتيازات وضرب قواعد المنافسة الشريفة واستغلال تضارب المصالح وتركيز الثروة، ومن تضييع وتضييق فرص الاستثمار والتنمية والشغل، في مقابل إنتاج وتعميق التفاوتات والفوارق الاجتماعية والطبقية والمجالية والإحساس بالغبن والظلم، بالرغم من كل المجهودات المبذولة والإمكانيات المالية المصروفة للدفع بالتنمية البشرية والمجالية.

2- التنزيل الكامل والأمثل للمبادئ والأحكام والمقتضيات الدستورية في مجال الديمقراطية التمثيلية، بما يمكن كافة المؤسسات المنتخبة من ممارسة اختصاصاتها كاملة ووظائفها المخولة لها بمقتضى الدستور وتحمل المسؤولية السياسية عن البرامج والسياسات والقرارات العمومية وتطبيق ربط المسؤولية بالمحاسبة.

3- احترام الصلاحيات وتكريس مسؤولية الحكومة المنتخبة وربط المسؤولية بالمحاسبة عن البرنامج الاقتصادي والاجتماعي والتنموي للهيئات المنتخبة وتجنب الخلط والغموض الذي يؤدي الى التحلل والتهرب من المسؤوليات، وفقدان الثقة وتعطيل التنمية.

4- إعادة الاعتبار وترسيخ التعاون والتوازن بين المؤسسات المنتخبة والسلطات المعينة في تدبير الشأن العام الوطني والترابي، والتفعيل الديمقراطي للجهوية المتقدمة والتنزيل الفعلي للقوانين التنظيمية للجماعات الترابية، مع ما يستلزمه من احترام تام للتدبير الحر ونقل الاختصاصات الذاتية، والتعاطي مع الجماعات الترابية باعتبارها رافعة لتحديث هياكل الدولة وتحسين الحكامة والتنمية والخدمات الترابية.

5- التنزيل الكامل والأمثل للمبادئ والأحكام والمقتضيات الدستورية في مجال الحقوق والحريات واستكمال باقي المؤسسات الدستورية وتطوير الممارسة الحقوقية، وتكريس فعالية واستقلالية ونزاهة القضاء، بما يوفر شروط المحاكمة العادلة ويقطع مع كافة أشكال التأثير والضغط.

6- تصحيح المسار السياسي والديمقراطي والحزبي والانتخابي، بما يعزز ويقوي الجبهة الداخلية بأحزاب وطنية جادة ومستقلة ومناضلة، وبنخب ومناضلين حقيقيين ونزهاء.

7- الإصلاح الشامل للمنظومة الانتخابية لتوفير كل الضمانات والآليات القانونية والمؤسساتية والتقنية بما يمكن من إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة تعبر عن الإرادة الشعبية وتفضي إلى اختيار مؤسسات منتخبة قوية وذات مصداقية تتحمل المسؤولية السياسية وتمتلك مشروعية التمثيل الديمقراطي، وتعيد الثقة في المؤسسات والعمل السياسي، وتقطع بشكل نهائي مع الإفساد الانتخابي وأثرهما على الاستقرار الاجتماعي وعلى تحقيق التنمية.

8- ترسيخ التعددية ومحاربة الإقصاء والهيمنة على مستوى تركيبة المؤسسات والهيئات الدستورية المكلفة بحماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية والشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهيئات الحكامة الجيدة والتقنين.

9- تشجيع الديمقراطية الاجتماعية والتعددية النقابية والتمثيلية الديمقراطية على مستوى الشأن الاقتصادي والاجتماعي.

10- حماية التعددية وتعزيز الاستقلالية ودعم المهنية والحرية في المجال الصحفي والإعلامي، ودعم استدامة النموذج الاقتصادي للجسم الصحفي والإعلامي الوطني ومحاربة التفاهة والابتذال الثقافي والإعلامي والفني.

11- إعادة الاعتبار لمبادئ الاستحقاق والشفافية والمنافسة والإنصاف في الولوج الى الوظيفة العمومية والى المسؤوليات على مستوى الإدارات والمؤسسات العمومية، ومحاربة المحسوبية والزبونية والحزبية الضيقة.

12- إعادة الثقة والاعتبار للإدارة المغربية وللكفاءات الوطنية.

52. كما تعتبر الأطروحة أن الإجراءات السابقة تبقى مشروطة ب:

1- **مدى ترسيخ الديموقراطية كقيمة اجتماعية وتعزيز حرية التعبير المسؤول في الفضاء العام**، ذلك أن الديموقراطية كما يتصورها الحزب ليست منحصرة في المؤسسات التمثيلية المنتخبة بشكل حر ونزيه من طرف الشعب فقط، ولا تجسدها مبادئ الفصل بين السلط وربط المسؤولية بالمحاسبة فقط، وإنما تتم أيضا عبر تعزيز حرية الفضاء العام وتغذيته بالنقاشات العمومية المسؤولة التي يساهم فيها المواطنون والمواطنات بأفكارهم واقتراحاتهم عبر مختلف آليات المشاركة المواطنة، وهو ما يساهم بدوره في إنضاج الوعي الديموقراطي داخل المجتمع ونشر ثقافة المسؤولية السياسية والمواطنة الإيجابية وتقوية الشعور بالانتماء، وتأهيل المجتمع لممارسة حقه في التعبير الحر وتدبير الاختلاف وتحويل الديموقراطية إلى ثقافة مجتمعية عوض اختزالها في لحظة الانتخابات فقط.

2- **مدى التزام الدولة والسلطات العمومية بالمبادئ والمقتضيات الدستورية ذات الصلة بتكريس الحقوق والحريات، وترسيخ الاختيار الديمقراطي، والتزام الحياد وضمان شروط التنافس الشريف بين الفاعلين الحزبيين السياسيين، واحترام استقلالية القرار الحزبي والإرادة الشعبية، ومبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة.**

3- **مدى التزام الأحزاب والنخب السياسية وتشبعها بالثقافة الديمقراطية وتشبثها باستقلالية قراراها**، ذلك أن عملية ترسيخ الديمقراطية، تتطلب نخبا حزبية وسياسية قوية ومستقلة وذات مصداقية مؤمنة بأدوارها الدستورية وملتزمة ببناء المؤسسات الديمقراطية، وكذا امتلاك الفاعلين السياسيين للقدرة على بناء التفاهمات والتوافقات الضرورية، إذ وبالإضافة إلى الدستور والتشريعات، لابد من ثقافة سياسية ديموقراطية مؤطرة ومحفزة.

4- **مدى تحمل المواطنين والمواطنات لمسؤولياتهم ووفائهم باستحقاقات المواطنة الإيجابية والفاعلة في نطاق التلازم بين الحقوق والواجبات**، وانخراطهم في الحياة السياسية ومشاركتهم الواعية والمسؤولة في ترسيخ الاختيار الديمقراطي، وتجنب كل أشكال السلبية والعزوف التي تفسح المجال وتسهل الطريق على التلاعب بالإرادة الشعبية وشراء الذمم وتفرز مؤسسات مشوهة وعاجزة عن الاستجابة لانتظارات المواطنين والمواطنات.

## IV. التوجه الرابع- تصحيح مسار النموذج التنموي:

53. وهو ما يقتضي النهوض بالأسرة وأوضاع المرأة، وتأهيل الموارد البشرية والرأسمال البشري، وضمان إنتاج فعلي للثروة وتقسيم عادل لها ولثمارها ما بين عموم المواطنين وخصوصا الاهتمام بالفئات الهشة منهم، وتشجيع المبادرة الحرة وحماية المنافسة الشريفة، وما يقتضيه من مناهضة الريع ومحاربة الفساد وصيانة الموارد وقواعد التنمية المستدامة، وتصحيح مسار بناء الدولة الاجتماعية وفق قواعد تحارب الإقصاء

والتهميش وتضمن الكرامة والعدالة الاجتماعية الحقة والعيش الكريم، من تعليم وصحة جيدين، وشغل وسكن لائقين، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

**54. النهوض بأوضاع الأسرة والمرأة باعتبارها مدخلا أساسيا للإصلاح والتنمية:**

1- تقوم نظرة الحزب على أولوية النهوض بالأسرة باعتبار علاقة التأثير والتأثر بين التغييرات التي تعرفها الأسرة وتلك التي يعرفها المجتمع، مما يجعل الأسرة مفتاح معالجة الإشكالات القيمية والاجتماعية والاستقرار والنهوض بالتنمية البشرية. وهو ما يقتضي تعزيز تماسك الأسرة واستقرارها بوصفها محضن تأهيل الرأس المال البشري والمهد الأول لتربية وتكوين وتنشئة الأجيال المواطنة، وذلك من خلال تطوير مقاربة جديدة تعتمد "المقاربة حسب الأسرة" واعتبار مؤسسة الأسرة كمركز أساسي ومحدد في صياغة السياسات العمومية، وجعل تكوين الأسرة وضمان استمراريتها ووحدتها واستقرارها رهانا مركزيا يقتضي تشجيع تكوين الأسرة وتيسير شروط ذلك والتأهيل عليه ومواجهة عقباته والتصدي لبرامج وتوجهات التفكيك الأسري.

2- كما يقتضي ذلك النهوض بأوضاع المرأة باعتبارها فاعلا أساسيا في ترسيخ المسار الديمقراطي والتنموي إلى جانب الرجل بناء على علاقة متوازنة وسليمة قوامها التكامل والمساواة في الحقوق والواجبات بمرجعية أصيلة عنوانها "النساء شقائق الرجال" وانطلاقا من مرجعية دينية ودستورية وقانونية منصفة للنساء ولحقوقهن، وهو ما يقتضي رفع جميع أشكال التمييز والنمطية والظلم الواقع على المرأة من تهميش لدورها ومعاملتها بشكل غير لائق، بسبب سياسات عمومية وثقافة مجحفة مكرسة للتفاوتات وغير مراعية للخصوصيات، فضلا عن استمرار ممارسات منافية للمرجعية الدينية والأخلاقية للمغاربة من قبيل العنف والتحرش والابتزاز الجنسيين وسوء المعاملة وامتهان جسد المرأة وتوظيفه لإشباع رغبات لا مشروعة ولا أخلاقية.

**55. النهوض بالموارد البشرية وبالرأسمال البشري باعتباره أساس النهضة والتنمية، وذلك من خلال:**

1- النهوض بالمنظومة التعليمية باعتبارها اللبنة الأولى لكل إصلاح ديموقراطي وتنموي والحامل الأساسي لإنتاج مقومات الأمة الناهضة والدولة الصاعدة وأحد أسس النهضة والتنمية، وذلك من خلال إصلاح المناهج والبرامج بناء على الأطر المرجعية المنصوص عليها في الرؤية الاستراتيجية للقطع مع المقاربات الارتجالية والاجتزائية في هذا المجال، وبما يعالج التراجع الكبير الذي سجلته بلادنا على مستوى التقييم الدولي في الرياضيات والعلوم "تيمس"، وتذييلها لترتيب هذا التقييم، في أسوأ نتيجة تم تسجيلها منذ أول مشاركة لبلادنا في هذا التقييم، وذلك في ظل الأثر السلبي لتبني تدريس العلوم بالفرنسية خارج المبادئ التي نص عليها القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وفي غياب التشريعات الخاصة المحددة للقواعد العامة للهندسة اللغوية، والمرسوم المحدد لتطبيقات هذه الهندسة على صعيد

كل مستوى من مستويات المنظومة، كما نص على ذلك القانون الإطار. وهو ما يؤثر على فهم واستيعاب التلاميذ لهذه المواد بلغة أجنبية غير لغتهم الأم ونفورهم منها، بالإضافة إلى تراكم التعثرات الدراسية من مستوى دراسي إلى آخر بسبب اعتماد الانتقال دون استحقاق النجاح من الابتدائي إلى الإعدادي. وهو ما يتطلب العمل على استعادة المسار الصحيح للإصلاح من خلال العودة إلى الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 والتنزيل السليم للهندسة اللغوية كما نص عليها القانون الإطار، عوض "خارطة الطريق للإصلاح 2022-2026" وتدريس كل المواد بالغة الفرنسية، التي اعتمدتها الحكومة خارج هذا الإطار.

2- إعادة الاعتبار للخدمات الصحية ومعالجة الاختلالات التي يعرفها تنزيل ورش تعميم التغطية الصحة والإقصاء الذي يطال أزيد من 8,5 مليون مواطن ومواطنة الذين لا يستفيدون لحد الآن من التغطية الصحية، إما لأنهم غير مسجلين وإما لأن حقوقهم مغلقة، وذلك في الوقت الذي نص فيه القانون الإطار للحماية الاجتماعية على تعميم التغطية الصحية في نهاية 2022، وكذا العمل على معالجة الاختلال الكبير الذي يتفاقم بين القطاع العام والخاص، والذي أدى إلى أن الأغلبية الساحقة لنفقات التأمين الصحي الاجباري الأساسي توجه نحو القطاع الخاص الربحي الرأسمالي، في ظل الفرق الفاحش بين تكلفة العلاج في القطاع الخاص والقطاع العام. وكذا تصحيح مسار تنزيل وتمويل ورش تعميم الحماية الاجتماعية ومعالجة الإقصاء الذي طال فئات هشة ومحتاجة سواء من الدعم الاجتماعي المباشر ومن برامج اجتماعية أخرى.

3- توسيع مشاركة الشباب في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفنية والرياضية، ومعالجة آفة البطالة ولا سيما في صفوف الشباب وذوي الشهادات.

**56. ضمان إنتاج فعلي للثروة وتقسيم عادل لها ولثمارها ما بين عموم المواطنين وخصوصا الفئات الهشة منهم عبر:**

1- تأهيل الثقافة والفن بوصفهما أداة لتثمين الرأسمال اللامادي وإنتاج القيم الرمزية الضامنة لتواصل الإشعاع الحضاري للمغرب بين الأمم والمنتجة لحوافز الإنتاج المادي في مجالات اقتصاد المعرفة والابتكار.

2- تصحيح مسار النموذج التنموي بما يمكن من ضمان إنتاج فعلي للثروة من خلال إسهام كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وتقسيم عادل لها ولثمارها ما بين عموم المواطنين وخصوصا الفئات الهشة منهم، وتشجيع المبادرة وحماية المنافسة الشريفة، وما يقتضيه من مناهضة الريع وتضارب المصالح واستغلال النفوذ ومحاربة الفساد وصيانة الموارد وقواعد التنمية المستدامة، نموذج تنموي قوامه النهوض بالموارد البشرية، وغايته تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتحقيق العدالة الاجتماعية، وأفقه الانتقال بالمغرب إلى مصاف الدول الصاعدة ديمقراطيا وتنمويا.

3- إقرار المساواة والتنافس الشريف بين كل مكونات النسيج الاقتصادي والمقاولاتي في الولوج الى الاستثمار العمومي والصفقات العمومية والفرص التجارية والاستثمارية.

4- إرساء قواعد الحكامة الجيدة الضامنة للتنافسية والمنتجة للفعالية والإنتاجية والمشجعة للمبادرة والمقاولة وتفكيك منظومة الريع، ومحاربة حالات تضارب المصالح وتوظيف واستغلال مواقع النفوذ والامتياز وكل الممارسات المخالفة لمبادئ المنافسة الحرة والمشروعة في العلاقات الاقتصادية.

5- إعادة التوازن وإقرار العدالة في توزيع الاعتمادات المالية والاستثمارات العمومية والبنيات التحتية وبرامج التأهيل ومختلف المرافق والخدمات الاجتماعية بين جهات ومدن وقرى المملكة.

6- تشجيع الإنتاج الوطني وحماية المنتوج الوطني في كل القطاعات.

7- تشجيع التنمية المستدامة وتوفير الأمن الغذائي والطاقي والصحي.

## V. التوجه الخامس- صيانة استقلال القرار الحزبي وتوسيع دائرة التعاون:

**57. إن نجاح الحزب كذات تنظيميا وفكريا وسياسيا في رفع التحديات أعلاه واستعادة المبادرة التواصلية يتطلب تقوية الذات الحزبية وتوسيع دائرة التعاون والتفاهم مع مختلف الفاعلين السياسيين والحزبيين والاقتصاديين والاجتماعيين والمدنيين، وهو ما يقتضي:**

1- تأهيل الذات الحزبية ومواصلة صيانة استقلال القرار الحزبي وتعزيز الديمقراطية الداخلية.

2- استعادة المبادرة التواصلية وتعزيز مبادرات التواصل الحزبي والشعبي.

3- مواجهة تحديات تحجيم الحزب وتقوية علاقاته مع الفاعلين في الحقل الحزبي.

4- توسيع دائرة التعاون والتفاهم مع مختلف الفعاليات السياسية والحزبية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية لتعزيز مصداقية الاختيار الديمقراطي وتسريع المسار التنموي ببلادنا.

**58. وعلى ضوء ذلك تتمثل أهم التحديات الذاتية المطلوب معالجتها في المرحلة المقبلة تنظيميا في:**

1- رفع مستوى الالتزام العملي بالقيم المؤسسة للحزب ومرجعيته الفكرية ومنهجه في الإصلاح، وتملك أعضاء الحزب لهذه القيم ونقلها للأجيال الجديدة وتعميمها، وإشاعتها كنفس وروح قائمة على القرب والوفاء بالعهود والتعاون والتضحية والصدق وحرمة المال العام ودعم وتعزيز الثوابت الدستورية وصيانة الاستقرار والأمن.

2- تعزيز تخريج النخب وتأهيل الكفاءات عند الحزب المجسدة للنموذج الذي يسعى الحزب لتقديمه للمجتمع، وما تعنيه من سعي دؤوب نحو الوفاء بالتزامات الحزب أمام المواطنين والمواطنات.

3- تقوية الإنتاج الفكري الداعم للمبادرات السياسية والسياسات العمومية وإنتاج الأفكار والاجتهادات لمعالجة مختلف النوازل والمستجدات.

4- اعتماد منظومة فعالة للتكوين والتأهيل، وتقوية برامج تأطير الأعضاء الجدد وإدماجهم.

5- تعزيز الانتشار في العالم القروي واستيعاب خصوصياته في التنظيم.

6- رفع مستوى الانفتاح على النخب وخاصة الثقافية والاقتصادية.

7- تقوية التدبير التنظيمي والإداري والمالي الحزبي.

8- استيعاب أثر التحول الرقمي الحاصل وتجاوز تداعياته السلبية وحسن استثمار فرصه في ظل انخراط واسع لأعضاء ومتعاطفي الحزب في الوسائط الاجتماعية الرقمية وتفاعلهم المستمر مع مختلف الفاعلين في هذا المجال.

## خاتمة

59. هذه أطروحتنا وهذا اجتهادنا وهذه قراءتنا لواقعنا الدولي والإقليمي والوطني، نؤطر به فعلنا وخطابنا السياسي، ونضعه أمام كافة الفاعلين والقوى الحية في البلاد، كمشروع يساهم في استنهاض الفعل الحزبي في بلادنا، باعتبار المكانة الأساسية للأحزاب السياسية في تأهيل نظامنا الديموقراطي واستعادة مصداقية مؤسساته والإسهام في التطوير المستمر لنموذجنا التنموي، وهو ما يتطلب رفع مجهود التأطير الوطني السياسي ورفع الوعي المجتمعي ومسؤولية المواطنين والمواطنات للمشاركة الواعية والمسؤولة في العملية الديمقراطية، وبتحديات المرحلة وما تقتضيه من تكاثف الجهود من أجل تعزيز تماسك الجبهة الداخلية لبلادنا وتأهيل المجتمع وتطويره وتقوية مناعة الدولة وفاعلية ومصداقية مؤسساتها، وهو ما تقترح الأطروحة خارطة طريق له من أجل الإصلاح الشامل والعميق للمجتمع والدولة لترسيخ مصداقية الاختيار الديمقراطي وتحقيق كرامة المواطن ورفعة الوطن وعزته.

**60. وتمثل الأطروحة السياسية للحزب خارطة طريق للعمل الحزبي والنضالي وهي بذلك -مع الورقة المذهبية للحزب- مؤطرة وملزمة لمناضلي ومناضلات الحزب من مختلف مو اقعهم. والحزب بمختلف هيئاته ومسؤوليه مدعو لاتخاذ مبادرات سياسية ونضالية ووضع برامج عملية لتنزيل مضامين هذه الأطروحة على أرض الو اقع.**

**"إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُۚ"**

**(هود الآية 88)**